

Distr.: General
24 December 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البندان 19 و 74 (أ)

التنمية المستدامة

المحيطات وقانون البحار: المحيطات وقانون البحار

العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لعام 2020 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة

مذكرة من الأمين العام

موجز

أُعدت هذه المذكرة استجابة للفقرة 22 من قرار الجمعية العامة 292/73، التي طُلب فيها إلى الأمين العام أن يعد مذكرة معلومات أساسية، تتضمن اقتراحاً بشأن مواضيع الحوارات التفاعلية أثناء المؤتمر الذي تعقده الأمم المتحدة عام 2020 دعماً لتنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لأغراض التنمية المستدامة، لينظر فيها الاجتماع التحضيري المقرر عقده بالمقر يومي 4 و 5 شباط/فبراير 2020. وفيما يلي بيان مجمل لحالة تنفيذ الهدف 14 واتجاهاته وتحدياته والفرص المتاحة له. وتتناول المذكرة موضوع المؤتمر، "الارتقاء بالإجراءات المتعلقة بالمحيطات بالاستناد إلى العلم والابتكار من أجل تنفيذ الهدف 14: التقييم والشراكات والحلول"، وتقتصر ثمانية مواضيع للحوارات التفاعلية.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - قررت الجمعية العامة، في قرارها 292/73، عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لعام 2020 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، في لشبونة خلال الفترة من 2 إلى 6 حزيران/يونيه 2020، في إطار الموضوع الشامل "الارتقاء بالإجراءات المتعلقة بالمحيطات بالاستناد إلى العلم والابتكار من أجل تنفيذ الهدف 14: التقييم والشراكات والحلول".

2 - وقد أعدت هذه المذكرة استجابة للفقرة 22 من القرار 292/73، التي طُلب فيها إلى الأمين العام أن يعد مذكرة معلومات أساسية، تتضمن اقتراحاً بشأن مواضيع الحوارات التفاعلية للمؤتمر، لينظر فيها الاجتماع التحضيري المقرر عقده بالمقر في 4 و 5 شباط/فبراير 2020. وينبغي أن تُقرأ المذكرة باقتراح مع المساهمات التي وردت في إطار الإعداد لها ومع مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدها الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة (A/71/733)، وكذا مع سائر التقارير المتصلة بموضوع المحيطات وقانون البحار التي صدرت منذ عام 2017 (منها على سبيل المثال A/74/70 و A/74/119 و A/74/350)⁽¹⁾.

ثانيا - حالة تنفيذ الهدف 14 واتجاهاته وتحدياته والفرص المتاحة له والمسائل الشاملة

ألف - الحالة والاتجاهات

3 - للمحيطات والبحار والموارد البحرية أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك إقامة اقتصادات مرتكزة على الإدارة المستدامة للمحيطات، وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ككل. فهي أساس القضاء على الفقر والأمن الغذائي، وهي مصدر للعماله وكسب الرزق كما أنها دعامة لرفاهية البشر وسلامة الكوكب. وتوفر النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية الحماية من الكوارث الطبيعية. وتوفر المحيطات الأكسجين وتنظم المناخ العالمي وهي كالهوة العملاقة تبتلع غازات الدفيئة.

4 - ومنذ أن ساهم مؤتمر عام 2017 في إذكاء الوعي العالمي بالمشاكل التي تواجه المحيطات والبحار، بوسائل منها وثيقته الختامية المعنونة "محيطاتنا، مستقبلنا: نداء إلى العمل"، اتخذت إجراءات مختلفة، على النحو المبين في هذه الوثيقة، على جميع المستويات دعماً للهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة⁽²⁾. يجدر أيضاً الإشارة فيما يتعلق بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام إلى كل من الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقدت تحت رعاية الجمعية العامة، على النحو الوارد في مرفق قرار الجمعية 4/74، والإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، على النحو الوارد في قرار الجمعية 3/74.

(1) يمكن الاطلاع عليها في الموقع <https://oceanconference.un.org/#documentation>.

(2) انظر سجل الالتزامات الطوعية المتاح في الموقع <https://oceanconference.un.org/commitments/>.

- 5 - وتتأين درجة التقدم المحرز في تنفيذ الهدف 14 فيما بين البلدان والمناطق وترتفع بعوامل من قبيل ما يتوفر من المعرفة العلمية والابتكار، وبناء القدرات والتمويل، وكذا درجة التعاون فيما بين القطاعات والتخصصات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.
- 6 - والتصدي لتغير المناخ وآثاره على المحيطات هو أحد أهم التحديات التي تواجه تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق الهدف 14 بسبب احترار المحيطات وتناقص كمية الأكسجين فيها، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتحمض المحيطات، وهي تحديات ما انفكت تؤثر سلباً على المحيطات ومواردها.
- 7 - وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، فإن الإجراءات المتخذة لتنفيذ الهدف 14 غير كافية إجمالاً، مما يدل بالتالي على نقص ما تحقق من تقدم في تنفيذ القانون الدولي مجسداً في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار⁽³⁾. ومن الضروري الإسراع بإجراءات تُتخذ على وجه الاستعجال، ولا سيما بالنظر إلى الغايات الأربع للهدف 14 التي يحل موعد بلوغها في عام 2020 (الغايات 14-2 و 14-4 و 14-5 و 14-6).
- 8 - ويقتضي العمل المعجل لتنفيذ الهدف 14 تنفيذاً فعالاً الاستفادة من أوجه التآزر فيما بين الأهداف والغايات والعمليات والمبادرات المتصلة بالمحيطات، بما في ذلك التي تتناول منها مسألة تغير المناخ والتنوع البيولوجي، وخلق الفرص اللازمة للنهوض بالتعاون والتنسيق والعلم والابتكار (انظر الفرع الثالث).

باء - التحديات والفرص

- 9 - يرتبط معظم التحديات المتعلقة بمعالجة مسألة استمرار تدهور البيئة البحرية ومواردها الناجم عن عدم استدامة الأنشطة البشرية في معظمها بندرة ما يتعلق بالمحيطات من البيانات والمعلومات المتعددة القطاعات والتخصصات، ونقص تبادل البيانات، ونقص القدرة على تقييم قضايا المحيطات ومعالجتها بطريقة متكاملة وكُلّية، وعدم كفاية تنفيذ القانون الدولي المتجسد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وعلاوة على ذلك، تقتضي معالجة آثار تغير المناخ على المحيطات التعجيل باعتماد تدابير للتكيف معها والتخفيف من حدتها.
- 10 - والتصدي لتلك التحديات عن طريق تعزيز الإجراءات المتخذة بشأن المحيطات، بما يشمل تسخير العلم والابتكار، وزيادة التعاون والتنسيق وتحسينهما على جميع المستويات، وبناء القدرات والتمويل، ومواصلة رصد تنفيذ الهدف 14 واستعراضه، يمكنه أن يكون أساساً يساعد على النهوض بصحة المحيطات والبحار وإنتاجيتها وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة.
- 14-1 منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بقدر كبير، ولا سيما التلوث الناجم عن الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2025
- 11 - ما زالت الأنشطة البرية تمثل ما مقداره 80 في المائة من مصادر التلوث البحري، مما يبرز ضرورة اتباع نهج متكاملة تقوم على مفهوم الترابط بين المصدر والبحر لحماية البيئة البحرية. وتتعاون الحكومات في تنفيذ التزاماتها الدولية، بما فيها الالتزامات الواقعة بموجب الاتفاقية، عبر آليات منها برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية.

(3) وللاطلاع على التقدم المحرز في تحقيق الهدف 14، انظر E/2019/68، الفقرة 35.

- 12 - ولم تنزل المواد البلاستيكية هي أكثر أصناف الحطام المسجلة انتشاراً، إذ تستأثر بما يتراوح تقديره بين 60 و 80 في المائة من جميع القمامة البحرية. وقد تضاعف تلوث المحيطات بالمواد البلاستيكية عشر مرات منذ عام 1980. ويقدر إجمالاً أن 8 ملايين طن من النفايات البلاستيكية التي أسيء إدارتها تفضي إلى مياه المحيطات سنوياً. وبهذه الوتيرة، فإن الراجح هو أن هدف خفض التلوث البحري بشكل كبير بحلول عام 2025 لن يتحقق دون اتخاذ إجراءات تحدث التحول.
- 13 - ولقد ازداد الوعي العالمي بالتلوث البلاستيكي ازدياداً كبيراً في السنوات القليلة الماضية. واتخذ عدة من الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص تدابير للحد منه، من بينها على سبيل المثال حظر المنتجات البلاستيكية الوحيدة الاستخدام. وكانت النفايات البلاستيكية قد أدرجت أيضاً ضمن نطاق اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.
- 14 - ومع ذلك، فمن المهم أيضاً التصدي للتلوث البلاستيكي على نحو أشمل بالنظر في إمكانية اتباع نهج عالمية ترمي إلى مواءمة المعايير والممارسات وتحفيز الابتكار بشكل كبير في جميع سلاسل الإمداد بالمواد البلاستيكية.
- 15 - فالتحذات مبادرات من قبيل مبادرة فريق الخبراء المخصص المفتوح باب العضوية المعني بمكافحة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة الذي أنشأته جمعية الأمم المتحدة للبيئة في عام 2017 (انظر UNEP/EA.3/Res.7)، ومبادرة الشراكة بشأن النفايات البلاستيكية في سياق اتفاقية بازل، من شأنه أن يساعد على التصدي لبعض التحديات. ومع ذلك فمن الضروري بذل مزيد من الجهود المتضافرة.
- 16 - كذلك، يتسم التقدم المحرز في تشجيع إجراءات مكافحة تلوث المغذيات الناجم عن فرط المغذيات بضعف وتيرته منذ عام 2015. ويمكن أن يؤدي فرط المغذيات، ولا سيما عندما يقترن بآثار تغير المناخ، إلى فقدان كمية الأكسجين بشكل شديد ويفضي إلى ما يسمى "المناطق الميتة".
- 17 - ويمكن أن تشمل الإجراءات الرامية إلى الحد بشكل كبير من تلوث المغذيات وكذا الإجراءات الحازمة من أجل الحد من تلوث المغذيات في "المناطق الحرجة" بسبب مياه الصرف الصحي غير المعالجة، ولا سيما في المدن الساحلية، اتخاذ مجموعة من الإصلاحات والأدوات السياسية والتنظيمية والاقتصادية والمالية. وفي هذا الصدد، يوفر إعلان كولومبو بشأن الإدارة المستدامة للنزوحين خارطة طريق لإجراءات معالجة التحديات المرتبطة بهذه المادة.
- 18 - أما فيما يتعلق بالتلوث الناجم عن السفن، فإن خطره قد يزداد بازدياد حجم التجارة الدولية، وتحتاج معالجته إلى اتخاذ تدابير تنظيمية وغيرها من التدابير. وتشمل المبادرات المتخذة في الفترة الأخيرة تدابير معالجة الحشوف الأحيائي ونقل الأنواع المائية الغازية، وتصريف مياه المجاري والقمامة البلاستيكية البحرية من السفن. ويعتبر التلوث الضوضائي الواقع تحت الماء بسبب أنشطة الإنسان أيضاً مصدر قلق يتطلب مزيداً من الاهتمام.

2-14 إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بوسائل منها تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادتها إلى ما كانت عليه من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام 2020

19 - لقد استمر تدهور حالة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية. وكان لاستغلال الموارد أكبر أثر نسبي على النظم الإيكولوجية البحرية، تتلوه تغيرات عديدة في أوجه استخدام البحار والأراضي الساحلية. ويشير مؤشر الكوكب الحي إلى انخفاض الأنواع البحرية بنسبة 35 في المائة منذ عام 1970 (انظر IPBES/7/10/Add.1).

20 - وتتأثر النظم الإيكولوجية الساحلية باحترار المحيطات، بما في ذلك موجات الحرارة المكثفة، والتحمض، وفقدان الأكسجين، وتسرب الملوحة، وارتفاع مستوى سطح البحر، بالاقتران مع الآثار الضارة الناجمة عن الأنشطة البشرية على المحيطات والمناطق البرية⁽⁴⁾. وعلى سبيل المثال، يتوقع أن تقلص الشعاب المرجانية بنسبة إضافية تتراوح بين 70 و 90 في المائة عند ارتفاع درجة حرارة العالم بمقدار 1.5 درجة مئوية، على أن الخسائر ستكون أعظم عند احترار العالم بدرجتين مئويتين⁽⁵⁾.

21 - وتشمل التحديات دمج حفظ النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وإدارتها على نحو مستدام في خطط التنمية الوطنية؛ وتعميم مراعاة التنوع البيولوجي في قطاعات مثل مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛ وإعمال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وعدم وجود بيانات متسقة ويمكن الحصول عليها؛ ونقص تبادل البيانات؛ ومحدودية التنسيق وعدم كفاية الموارد، ولا سيما في البلدان النامية؛ وزيادة المخاطر التي تواجه البنية التحتية الحيوية للنقل الساحلي؛ ونقص التعاون والتآزر في تنفيذ الاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي.

22 - وفي حين تطرح خطط الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية تحديات تقنية ومالية وسياسية، فإن هذه الخطط تتيح أيضا فرصا لتحسين حالة النظم الإيكولوجية الساحلية وقدرتها على الصمود. ويتيح بحث آليات التمويل المبتكرة مسالك تبشر بالخير، وذلك مثل التأمين على الشعاب المرجانية في ممر الشعب المرجانية لأمريكا الوسطى أو مدفوعات سوق الكربون في كينيا ومدغشقر. ومن بين أدوات التمويل الأخرى خطط معاوضة التنوع البيولوجي، ومدفوعات عزل الكربون الأزرق، وبرامج تحديد سقف الانبعاثات والاتجار بها، والسندات الخضراء، والصناديق الاستثمارية (انظر IPBES/7/10/Add.1). بيد أن هناك حاجة إلى تعزيز تطوير القدرات بشكل كبير لمعالجة مسألة التنسيق داخل البلدان وكذلك التعاون بين البلدان، بشأن تلك المسائل.

23 - ويتيح تخطيط الحيز البحري فرصا لتحقيق الغاية 14-2، وهو قد يشمل النهج القائمة على النظم الإيكولوجية والنهج القائمة على المناطق. ويتزايد الآن عدد البلدان التي تقوم بوضع خطط للحيز البحري لإدارة المناطق الواقعة ضمن الولاية الوطنية.

(4) انظر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، *The Ocean and Cryosphere in a Changing Climate* (المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير).

(5) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ارتفاع حرارة العالم بمقدار 1.5 درجة مئوية.

24 - ويمكن للشعوب الأصلية ونظم معارفها التقليدية المتعلقة بإدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية أن توفر نماذج قيمة للاستعمال الحكيم للموارد الطبيعية وحفظها والتكيف القائم على النظم الإيكولوجية.

25 - ومن شأن إصلاح النظم الإيكولوجية الساحلية، مثل أشجار المانغروف والمستنقعات المدية ومروج الأعشاب البحرية (وهي النظم الإيكولوجية الساحلية التي تخزن "الكربون الأزرق")، أن تزيد من نسبة استيعاب الكربون وتخزينه إضافة إلى فوائدها الأخرى المتعددة⁽⁶⁾. ولذلك، فإن عملية الإصلاح قد أصبحت تدريجياً تتبوأ موقع الصدارة في الخطط الوطنية والإقليمية، وبشكل متزايد ضمن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والمساهمات المقررة المحددة وطنياً، وخطط العمل المتعلقة بالبحار الإقليمية. ويمكن لعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (2021-2030)، على النحو المعلن في قرار الجمعية العامة 284/73، أن يتيح فرصة لتسليط الضوء على الإمكانيات التي ينطوي عليها إصلاح النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية.

26 - وتتيح الإجراءات المناخية التي تركز على النظم الإيكولوجية للمحيطات فرصة لاتخاذ تدابير للتخفيف والتكيف من أجل بناء القدرة على الصمود وتوليد منافع مشتركة. وتتيح المساهمات المقررة المحددة وطنياً للأطراف في اتفاق باريس المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فرصاً لحماية النظم الإيكولوجية الساحلية. ويشير أكثر من 70 في المائة من المساهمات الحالية إلى مواضيع ذات صلة بالمحيطات، ولا سيما ما يتعلق منها بالنظم الإيكولوجية الساحلية ومصادر الأسماك وآثار احترار المحيطات والبحوث المتعلقة بالمحيطات.

3-14 تقليل حمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات

27 - ومن المرجح جداً أن تكون المحيطات قد استوعبت ما بين 20 و 30 في المائة من مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن الأنشطة البشرية منذ الثمانينيات⁽⁷⁾. وعندما ينفذ ثاني أكسيد الكربون إلى المحيطات، فإنه يغير كيمياء المياه البحرية ويحدث تغييرات من بينها زيادة حموضة تلك المياه. وقد أظهر رصد حمض المحيطات على مدى السنوات الثلاثين الماضية زيادة في الحموضة بنسبة 26 في المائة في المتوسط منذ العهود السابقة للعصر الصناعي (انظر E/2019/68). وقد بات من شبه المؤكد أن استمرار امتصاص المحيطات للكربون بحلول عام 2100 سيؤدي إلى تفاقم حمض المحيطات⁽⁸⁾. وتدعم المنهجية المتعلقة بالمؤشر 14-3-1 قيام الدول الأعضاء بالإبلاغ المنتظم عن بيانات حمض المحيطات، وتتيح إجراء تحليل إقليمي وعالمي منتظم.

28 - ويؤثر حمض المحيطات في الكائنات المتكلسة، مثل الشعاب المرجانية، لأن قدرتها على بناء صدفها أو هياكلها المحارية تتوقف على حموضة المياه. وهو يؤثر أيضاً في المكونات المهمة لشبكة الأغذية في المحيطات، مثل الكائنات المنتجة الرئيسية (العوالق)، والمحاريات والقشريات، والأنواع البحرية

(6) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، المحيطات والغلاف الجليدي.

(7) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، المحيطات والغلاف الجليدي.

(8) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، المحيطات والغلاف الجليدي.

ذات الأهمية في أنشطة صيد السمك وتربية الأحياء المائية، مما يؤثر في الأمن الغذائي ومصادر رزق المجتمعات التي تعيش من صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية (انظر A/72/70).

29 - ومن شأن تعجيل الأطراف في اتفاق باريس بخفض كميات ثاني أكسيد الكربون أن يزيد من تقليص نسبة تحمض المحيطات. ولا يمكن تحقيق الهدف 14-3 إلا بخفض كميات كبيرة من انبعاثات غازات الدفيئة.

30 - وثمة حاجة إلى مزيد من الاستثمار في البحوث المتعلقة بآثار التحمض على التنوع البيولوجي وعلى خدمات النظم الإيكولوجية والاقتصاد، وتباين آثار تحمض المحيطات فيما بين المناطق، وآثار التحمض المقترن بعوامل الإجهاد الأخرى، وذلك لتحديد قدرة الأنواع المهمة على التكيف مع ظروف المحيطات المتغيرة. وما زالت هنالك ثغرات عديدة في رصد تحمض المحيطات، ولا سيما في نصف الكرة الجنوبي. وفي هذا الصدد، شجعت الجمعية العامة الدول مراراً، كما في قرارها 19/74، أن تقوم، منفردة أو بالتعاون مع المنظمات والهيئات الدولية المعنية، بتعزيز أنشطتها العلمية لدعم التنسيق المتواصل للأعمال العلمية من أجل دراسة آثار تحمض المحيطات والتقليل منها، وإيجاد سبل ووسائل للتكيف معها.

4-14 تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني، وغير المبلغ عنه، وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصد السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقاً لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020

31 - تحقيق التنمية المستدامة لمصائد الأسماك مشروط بالحفاظ على الأرصد السمكية عند مستوى مستدام بيولوجياً. غير أن حالة موارد مصائد الأسماك البحرية استمرت في التدهور، كما أن نسبة الأرصد السمكية البحرية التي صيدت ضمن حدود المستويات المستدامة بيولوجياً قد انخفضت من 90 في المائة في عام 1974 إلى 66.9 في المائة في عام 2015⁽⁹⁾. وفي الوقت نفسه، تحسنت حالة بعض الأرصد السمكية في بعض المناطق بفضل تحسين إدارة مصائد الأسماك.

32 - وبما أنه يبدو من غير المحتمل أن تتمكن مصائد الأسماك في العالم من أن تعيد في المستقبل المنظور تكوين نسبة 33.1 في المائة من الأرصد السمكية التي تتعرض للصيد المفرط حالياً، فإن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة لوقف تراجع الأرصد السمكية والشروع في عملية تجديد تلك الأرصد⁽¹⁰⁾. وعلاوة على ذلك، يتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى الحد من صافي الإنتاج الأولي للمحيطات والكتلة الأحيائية للأسماك، مما يطرح تحديات إضافية لمصائد الأسماك⁽¹¹⁾.

33 - ويقتضي التصدي لمشكلة الصيد المفرط والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم بذل جهود ليس وحسب لتوطيد المنظمات والآليات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، وإنما أيضاً لتعزيز السلطات الوطنية المعنية بمصائد الأسماك، في ميادين من قبيل رصد أنشطة الصيد والتحكم فيها ومراقبتها،

(9) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة " حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم في عام 2018: تحقيق أهداف التنمية المستدامة " (روما، 2018).

(10) المرجع نفسه.

(11) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، المحيطات والغلاف الجليدي.

وتطبيق النهج القائمة على النظم الإيكولوجية وخطط الإدارة المبنية على المعطيات العلمية، واستخدام الأدوات الاقتصادية. وتشير التقديرات إلى أن تحديد الأرصدة السمكية التي تعرضت للصيد المفرط يمكن أن يفضي إلى زيادة الإنتاج السنوي لمصائد الأسماك بمقدار 16.5 مليون طن، بقيمة قدرها 32 بليون دولار.

34 - ويعتبر حفظ الموارد البحرية الحية وإدارتها والتعاون فيما بين الدول من المقتضيات التي ينص عليها عدد من الصكوك القانونية الدولية، وبخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق عام 1995 المتعلق بتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وعلى وجه الخصوص، فقد دعا المؤتمر الاستعراضي المستأنف للاتفاق، المعقود في عام 2016، إلى تعزيز التفاعل بين مديري مصائد الأسماك والعلماء وغيرهم من أصحاب المصلحة، لكفالة استناد تدابير الحفظ والإدارة إلى أفضل الأدلة العلمية المتوفرة. ويعد الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، أول اتفاق دولي ملزم قانوناً لمكافحة هذا النوع من الصيد. ويلزم بذل مزيد من الجهود لإحراز تقدم في تنفيذ تلك الصكوك وغيرها من الصكوك الدولية⁽¹²⁾. ومن الضروري أيضاً التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والجريمة العابرة للحدود الوطنية في قطاع صيد الأسماك التي قد تكون ذات صلة بصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

35 - ويمكن للحلول التقنية أن تساعد على تحسين إدارة مصائد الأسماك، ومنها مثلاً وضع معايير عالمية لتبادل البيانات. ويتيح السجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن التموين فرصة لتنفيذ الغاية 14-4.

الغاية 14-5: حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020

36 - تؤدي تدابير الحفظ وأدوات الإدارة القائمة على المناطق، مثل المناطق البحرية المحمية، والنهج الأخرى كتخطيط الحيز البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، دوراً مهماً في حماية المناطق الساحلية والبحرية ومواردها. وتساهم المناطق البحرية المحمية التي تخضع للإدارة الفعالة في حفظ التنوع البيولوجي (انظر IPBES/7/10/Add.1). كما أنها تمثل أداة فعالة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها ولزيادة قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود. وقد شهدت المناطق البحرية المحمية زيادة سريعة من حيث عددها وحجمها في السنوات الأخيرة، حيث زادت بما يفوق عشرة أضعاف منذ العام 2000⁽¹³⁾. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، كانت مساحتها تغطي ما يقرب من 8 في المائة من محيطات العالم. وإذا استمرت الجهود المتضافرة لتنفيذ الالتزامات الوطنية، فمن الراجح أن يتحقق الهدف 14-5 بحلول عام 2020.

37 - ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات. فتفاوتت المناطق البحرية المحمية في توزيعها الجغرافي يحد من فعاليتها واتصالها وتمثيليتها. فبينما نجم جزء كبير من الزيادة الأخيرة في رقعة المناطق البحرية المحمية عن

(12) انظر "مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم". يمكن الاطلاع عليه في الموقع www.fao.org/sdg-progress-report/en/#sdg-14.

(13) انظر "Growth in marine protected area coverage" (اتساع رقعة المناطق البحرية المحمية). يمكن الاطلاع عليه في الموقع www.protectedplanet.net/marine.

إنشاء أو توسيع عدة مناطق بحرية محمية كبيرة من قبل عدد قليل من الدول، فإن عدد تلك المناطق ضئيل جدا في المناطق الساحلية كما أن البحار تستخدم استخداما مكثفا في العديد من المناطق. وقد بُدلت جهود لصياغة تعريف للمناطق البحرية المحمية ووضع مبادئ توجيهية لتصميمها وإدارتها. وثارت أيضا أسئلة بشأن فعالية إدارة بعض المناطق، بما في ذلك محدودية تعيينها للمناطق الممنوع استغلالها. ويلزم بذل مزيد من الجهود لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف المناطق البحرية المحمية. وثمة حاجة أيضا إلى مشاركة أكثر شمولاً وفعالية من جانب أصحاب المصلحة تمكن مجتمعات الصيد المحلية والصيد المحدود النطاق من المشاركة في وضع تدابير الحفاظ القائمة على المناطق وتعيين تلك المناطق وإدارتها. ومن شأن هذه المشاركة المعززة أن تساعد أيضا في الحصول على مزيد من البيانات عن المسائل والقيم الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالمناطق البحرية المحمية.

38 - وتوجد فرص لتعزيز إدارة المناطق البحرية المحمية، ودمجها ضمن الجهود الأوسع نطاقا لتخطيط الحيز البحري⁽¹⁴⁾. وعلاوة على ذلك، هناك اعتراف متزايد بقيمة الجمع بين المناطق البحرية المحمية وغيرها من تدابير الحفاظ الفعالة القائمة على المناطق (من جانب مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في مقره 8/14، على سبيل المثال)، والحاجة إلى دمج تلك الأدوات فيما يبذل على نطاق أوسع من جهود وطنية شاملة في مجال تخطيط الحيز البحري.

الغاية 14-6: حظر بعض أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك، بحلول عام 2020

39 - وفقا لتقديرات حديثة العهد، بلغت الإعانات المقدمة إلى قطاع صيد الأسماك حوالي 35.4 بليون دولار سنويا، قُدم منها نحو 22.2 بليون دولار في أشكال تنحو إلى تعزيز قدرات صيد الأسماك، الأمر الذي يمكن أن يسهم بدوره في وجود قدرات مفرطة وصيد الأسماك بمقادير مفرطة⁽¹⁵⁾.

40 - وخلال مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن إعانات مصائد الأسماك، اتفق الأعضاء على برنامج عمل مكثف يفضي إلى المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في الفترة من 8 إلى 11 حزيران/يونيه 2020. ولا تزال هناك حاجة إلى تسريع وتيرة مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن إعانات مصائد الأسماك التي تسهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وتوافر قدرات مفرطة، وصيد الأسماك بكميات مفرطة، والمسائل الشاملة لعدة قطاعات، التي تشمل المعاملة الخاصة والتفضيلية، والمنازعات، وسبل الانتصاف من عدم الامتثال، والشفافية والإخطارات.

(14) انظر www.unenvironment.org/resources/enabling-effective-and-equitable-marine-protected-areas-guidance-combining-governance.

(15) انظر U. Rashid Sumaila and others, "Global fisheries subsidies: an updated estimate", *Marine Policy*, vol. 69 (2016), pp. 189-193.

41 - وقد بدأ العديد من الاتفاقات التجارية الإقليمية في تنفيذ القواعد البيئية، بما في ذلك الأحكام المحددة التي تتناول إعانات مصائد الأسماك.

الغاية 14-7: زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030

42 - يتيح الاستخدام المستدام للموارد البحرية وإقامة اقتصادات مرتكزة على الإدارة المستدامة للمحيطات فرصاً سانحة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً لتعزيز الفوائد الاقتصادية، بما فيها الفوائد المتأتية من مصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، والنقل البحري، والطاقة المتجددة، والتكنولوجيا الحيوية البحرية، وتحلية مياه البحر.

43 - وتشير الأرقام الأخيرة في قطاع مصائد الأسماك إلى أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً في ازدياد (ارتفعت من 6.69 في المائة في عام 2011 إلى 13.68 في المائة في عام 2015 بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ومن 2.28 في المائة في عام 2011 إلى 3.48 في المائة في عام 2015 بالنسبة لأقل البلدان نمواً)⁽¹⁶⁾. وفي ضوء الضغط المتزايد على النظم الإيكولوجية البحرية والأرصدة السمكية الموجودة فيها، سيتعين أن تعتمد الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لمصائد الأسماك بشكل متزايد على زيادة القيمة المضافة لمنتجات مصائد الأسماك، مع كفالة تقاسم المنافع على نحو كاف مع الصيادين. وتزداد أهمية تربية الأحياء المائية كمصدر لكسب الرزق بالنسبة للعديد من المجتمعات الساحلية، ويمكن للإدارة المستدامة لهذا القطاع أن تفيد الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً.

44 - وللدول الجزرية الصغيرة النامية ميزة تنافسية قوية في قطاع السياحة نظراً لموقعها ومواردها الطبيعية والثقافية. ويمثل هذا القطاع بالفعل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للعديد من تلك الدول. غير أن بعضها يحتاج إلى تطوير البنى التحتية وتحسين وسائل النقل لجني الفوائد الاقتصادية من هذا القطاع.

45 - وتعتبر الإدارة المتكاملة الشاملة لعدة قطاعات بإشراك أصحاب المصلحة أمراً أساسياً لإقامة اقتصادات مرتكزة على الإدارة المستدامة للمحيطات لفائدة الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً. وقد اتخذ بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية بالفعل مبادرات على الصعيدين الوطني والمحلي لتنفيذ الإصلاحات المؤسسية اللازمة وإعداد خطط عمل لتحقيق أهداف "النمو الأزرق". كما أظهرت قدرتها على انتهاز مسارات مبتكرة لتمويل المبادرات القائمة على المحيطات.

46 - ولا يزال العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً بحاجة إلى المساعدة التقنية والمالية لإقامة اقتصادات مرتكزة على الإدارة المستدامة للمحيطات، في ميادين من ضمنها تحديد الأولويات والمزايا، وتكييف أطرها القانونية والسياسية، وتسخير رؤوس الأموال ودعم التخطيط والمشاريع النموذجية المنفذة على أرض الواقع. وتم الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات وتنفيذ برامج المساعدة التقنية لفائدة الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً.

(16) انظر "مصائد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً وجميع البلدان". يمكن الاطلاع عليه في الموقع www.fao.org/sdg-progress-report/en/#sdg-14.

الغاية 14-أ: زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً

47 - تعد المعارف العلمية والقدرات البحثية والتكنولوجيا البحرية ضرورية لتشجيع الابتكار من أجل توسيع نطاق الحلول المتعلقة بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام.

48 - وقد أُحرز تقدم في علوم المحيطات، بما في ذلك في مجال الرصد، وتدفق البيانات والمعلومات، وتوفير الخدمات، بما يشمل التنبؤات في ميادين الأغذية والطقس والمناخ، والحد من مخاطر الكوارث. بيد أنه يلزم إدخال تحسينات على البحوث للتمكن من فهم العمليات الأساسية للمحيطات ودعم وضع السياسات وتنفيذها على نحو فعال.

49 - وقد وُضعت المنهجية المتعلقة بالمؤشر 14-أ-1 في سياق التقرير العالمي لعلوم المحيطات، الذي هو أيضاً بمثابة نظام لجمع البيانات عن حالة واتجاهات علوم المحيطات على الصعيد العالمي. وستوفر الطبعة الثانية من التقرير خط أساس بشأن القدرة في مجال علوم المحيطات في إطار عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (2021-2030)، بما في ذلك ما يتعلق بنقل التكنولوجيا البحرية. وتنظر اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية في وضع آلية عالمية لتبادل المعلومات لنقل التكنولوجيا البحرية دعماً لمبادئها التوجيهية ومعاييرها بشأن نقل التكنولوجيا البحرية.

50 - وهناك تحديات وفرص شتى تتعلق بتنفيذ الغاية 14-أ. وبحول نقص الحوكمة والحوار بين قطاعي العلم والسياسة العامة دون مشاركة العديد من البلدان في علوم المحيطات أو استفادتها من المعارف القائمة. ففي مجال مصائد الأسماك، تشمل التحديات الافتقار إلى البيانات اللازمة لتحليل حالة الأرصدة السمكية، ونقص النماذج العالمية، والثغرات التي تشوب البيانات المتعلقة بمصائد الأسماك. وفيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي، أشير إلى الحاجة إلى صوغ سياسات إدارة متعددة المستويات تتجاوز نطاق تدابير الحفظ لتحقيق الغاية 14-أ، وكذلك الحاجة إلى الإنتاج المشترك للمعارف. وتشمل التحديات الأخرى الحاجة إلى التمويل المستدام، بالنظر إلى أن الإنفاق على علوم المحيطات متفاوت إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم، كما أن التمويل الحكومي متواضع عموماً، على الرغم من أن الاستثمار أخذ في الازدياد. ومن الضروري أيضاً ترجمة الزيادة في المعارف العلمية إلى فرص إقتصادية فعالة، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، للتغلب على محدودية القدرات وإيجاد سبل جديدة لجلب الاستثمار. وينبغي ربط البحوث الأساسية والتطبيقية من أجل تحقيق الأثر فيما يتعلق بتحسين حالة البيئة البحرية واقتصاد المحيطات. كما أن سرعة التطور العلمي والتكنولوجي تطرح تحدياً وتتيح فرصة بالنسبة للتنفيذ المتسق لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وأحكامها المتعلقة بالبحث العلمي البحري ونقل التكنولوجيا البحرية.

51 - فالابتكار والتنمية التكنولوجية وتطوير القدرات ومحو الأمية في مجال المحيطات هي عوامل تمكينية يمكن أن تدعم اتخاذ إجراءات على مستويات المجتمع قاطبة. وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل جهود تستهدف البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، من أجل مساعدتها

على تعزيز قدراتها عن طريق وضع الأطر السياساتية والآليات المؤسسية المعنية بمسائل التطور العلمي والتكنولوجي ومسائل الابتكار.

14-ب: توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق

52 - تمثل مصائد الأسماك الصغيرة النطاق على الصعيد العالمي 90 في المائة مما عدده 300 مليون صياد وعامل في مجال صيد الأسماك وأكثر من نصف مجموع الإنتاج في المتوسط، من حيث الكمية والقيمة على السواء (انظر E/2019/68).

53 - ومن بين التحديات التي تواجه وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الأسواق والموارد المنافسة على الموارد، ونقص المعلومات السوقية، والقيود المتصلة بالمعرفة والقدرات، وارتفاع خسائر الأسماك بعد الصيد، وعدم إمكانية الحصول على الخدمات المالية. ويمكن أن يعين اتخاذ مجموعة من الإجراءات على التصدي لتلك التحديات، تشمل تعزيز الإدارة المشتركة للموارد، وإيجاد فرص تجارية منصفة ومستدامة، وتحسين فرص الحصول على التعليم وغيره من الخدمات العامة، وتمكين المجتمعات المحلية، واعتماد تدابير قانونية. ومن المهم أن يشارك الصيادون في تلك العمليات، بمن فيهم أصحاب مصائد الأسماك الصغيرة النطاق.

54 - وتبلغ نسبة النساء ما يقرب من نصف الصيادين الحرفيين أو صغار الصيادين وعمال صيد السمك. وهن يُقدَّن قطاع ما بعد الصيد إلا أنهن يواجهن عقبات عديدة من بينها الافتقار إلى الحماية الاجتماعية وعدم تكافؤ فرص العمل. ولذلك فإن تمكين المرأة ودعم قطاع ما بعد الصيد أمران أساسيان لبلوغ تلك الغاية.

55 - ومن أجل تعزيز استفادة الصيادين الحرفيين من ذوي المصائد الصغيرة النطاق وعمال قطاع السمك من الموارد البحرية والخدمات والأسواق، وضع معظم البلدان أطرا تنظيمية ومؤسسية محددة الأهداف. غير أن فعالية تنفيذها متفاوتة. وتحتاج البلدان النامية إلى المساعدة في وضع إطار سياسي وتنظيمي وتنفيذه بما يسمح للصيادين الحرفيين من أصحاب المصائد الصغيرة النطاق بتحقيق كامل إمكاناتهم الاقتصادية. كما أن التنفيذ الكامل للمبادئ التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصائد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة، يتيح أيضا فرصا للإسهام في بلوغ الغاية 14-ب.

الغاية 14-ج: تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها مستداما عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة 158 من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"

56 - إن التنفيذ الكامل والفعال للإطار القانوني الدولي المتعلقة بالمحيطات، وعلى رأسه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أمر أساسي لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام. ويشمل ذلك الإطار الاتفاقيين التنفيذيين للاتفاقية، ألا وهما الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982، واتفاق الأرصد السمكية، وكذلك الصكوك التي وضعتها المنظمات الدولية المختصة وتشمل العديد من جوانب استخدام

المحيطات، بما فيها الصكوك الموضوعة على الصعيد الإقليمي. فالتقدم في تنفيذها أمر بالغ الأهمية لبلوغ الغاية 14- ج ودعم الجهود الشاملة والمتكاملة التي يلزم بذلها من أجل بلوغ جميع غايات الهدف 14.

57 - وقد اتخذت خطوات على جميع المستويات لتعزيز تنفيذ القانون الدولي، كما يتجسد في الاتفاقية، يشمل ذلك وضع برامج وتنفيذ أنشطة لتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية، واتخاذ مبادرات ترمي إلى دعم استحداث أطر قانونية وتنظيمية وطنية تتعلق بالمحيطات ومواردها وتعزيز تلك الأطر، والتعريف بالصكوك ذات الصلة بهذا الموضوع للتشجيع على تصديقها وتنفيذها بالتنفيذ الأتم. وسوف تتيح البيانات التي يتعين جمعها استناداً إلى المنهجية المعتمدة للمؤشر 14-ج-1، لأول مرة، معياراً لمعرفة الحالة الراهنة لتنفيذ الاتفاقية واتفاقيتها التنفيذيين فيما يتعلق بحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام.

58 - وتشمل الجهود المبذولة من أجل توطيد الإطار القانوني الدولي وبخاصة عبر إعداد صكوك جديدة، المؤتمر الحكومي الدولي الذي دعت إليه الجمعية العامة لوضع نص صك دولي ملزم قانوناً في إطار الاتفاقية يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وتعكف السلطة الدولية لقاع البحار أيضاً على وضع أنظمة للاستغلال، ستوفر إطاراً لتنظيم أنشطة التنقيب على الموارد المعدنية في "المنطقة" واستغلالها على نحو مستدام.

59 - وعلى الرغم من التقدم المحرز، فهناك تحديات ما زال يتعين معالجتها بشكل كامل فيما يتعلق بتحقيق المشاركة العالمية في الاتفاقية وغيرها من الصكوك ذات الصلة بالموضوع. على أن العمليات الجارية من قبيل المؤتمر الاستعراضي المستأنف لاتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية والاستعراض المقبل الذي سيجري في إطار الاجتماع الثالث للأطراف في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، يمكنها أن تؤدي دوراً مهماً في هذا الصدد.

60 - وإذا لم تعالج القيود العلمية والتقنية والمالية والمؤسسية والقانونية، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، فإنها ستظل عائقاً يحول دون إحراز تقدم مهم في تنفيذ القانون الدولي كما يتجلى في الاتفاقية. فعلى سبيل المثال، يلزم بذل مزيد من الجهود لمعالجة محدودية القدرات التقنية والعلمية التي تعوق الدول النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، عن إيداع خرائط أو قوائم بالإحداثيات الجغرافية تصف الحدود الخارجية لجرفها القاري المطلوبة بموجب الاتفاقية.

61 - فتوسيع نطاق المشاركة في الصكوك المعنية، والتصدي لتحديات التنفيذ، بما يشمل القيود المتعلقة بالموارد والقدرات، وتعزيز التعاون بين القطاعات، والتنسيق وتبادل المعلومات على جميع المستويات، ووضع صكوك جديدة لمعالجة التحديات المستجدة في الوقت المناسب، ستكون عناصر رئيسية في الإسراع بتنفيذ الجهود اللازمة لبلوغ الغاية. وفيما يتعلق بالحاجة إلى إيجاد تمويل مستدام، فإن إنشاء آلية مالية مخصصة، أو وضع خطط ابتكارية أخرى لحفز تقديم الدعم من القطاع الخاص، هو أمر يستحق النظر.

جيم - المسائل الشاملة

التمويل

62 - أفضى عدة مؤتمرات منها مؤتمر عام 2017 ومحافل أخرى إلى وضع مبادرات وشرارات تهدف إلى تعزيز تمويل إقامة اقتصادات مرتكزة على الإدارة المستدامة للمحيطات. وهناك على الصعيد القطري ممارسات جيدة في مجال تمويل الأنشطة المتصلة بالمحيطات، من قبيل مبادرة مبادلة الدين بتدابير حفظ

البيئة والسندات الزرقاء السيادية التي وضعتها سيشيل. ومن الأمثلة الأخرى صندوق العمل الأزرق وصندوق البنك الدولي الاستثماري المتعدد الجهات المانحة المعروف باسم PROBLUE وسندات التنمية المستدامة، التي تسلط الضوء على الدور الحاسم لموارد المحيطات والمياه. وتشمل المبادرات والشراكات الأخرى وضع مبادئ تمويل الاقتصاد الأزرق المستدام، ومبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة لاستدامة المحيطات، ومبادرة الاستثمار في الأثر الاجتماعي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وفي حين يتزايد تدفق رؤوس الأموال في مجال إقامة اقتصادات مرتكزة على الإدارة المستدامة للمحيطات، فإن زيادة تحديد الأولويات والتعريف بالاحتياجات الإنمائية على الصعيدين الوطني والإقليمي سيزيدان من تعظيم أثر الاستثمارات ونهج التمويل المختلط.

بناء القدرات

63 - رغم الاضطلاع بالعديد من أنشطة بناء القدرات، يلزم بذل مزيد من الجهود المتضافرة. ويجب تحويل المشاريع المجزأة والمشاريع الفردية إلى برامج تلبي احتياجات وأولويات واضحة وتنفذ على مستويات تحقق الأثر المنشود. فالزمالات ونظم المنح التي تقدم الدعم الحكومي ودعم المانحين لجلب جديد من الخبراء تتسم بأهمية بالغة، ومن ضمنها البرامج الرامية إلى تعزيز القدرات في مجال علوم المحيطات ومنتديات التفاعل بين العلماء ومقرري السياسات. إضافة إلى ذلك، يتطلب تحقيق الهدف 14 ليس فحسب تعزيز التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وإنما يتطلب أيضا تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

سبل تعزيز التأزر والتعاون والتنسيق، وكذلك تجنب ما لا يلزم من ازدواجية في الجهود، لضمان المزيد من الكفاءة والفعالية في دعم تحقيق الهدف 14

64 - لم تنفك الجمعية العامة تؤكد على أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تضع الإطار القانوني الذي يجب أن ينفذ في إطاره جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وأعادت الجمعية التأكيد علاوة على ذلك على ضرورة تحسين التعاون والتنسيق على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لدعم ورشد الجهود التي تبذلها كل دولة في تعزيز تنفيذ الاتفاقية وإدارة المحيطات والبحار وتنميتها على نحو متكامل ومستدام.

65 - وتستعرض الجمعية العامة سنويا التطورات المتصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار، مستعينة في ذلك بما أنشأته من عمليات معنية بمسائل المحيطات، من قبيل عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار. وقد نظرت العملية التشاورية غير الرسمية، المكلفة بتيسير استعراض الجمعية العامة، بالتركيز على بيان المجالات التي ينبغي فيها تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد الحكومي الدولي وفيما بين الوكالات، في المواضيع المطروحة من منظور الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، بما فيها "عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة" في عام 2019.

66 - وفي الوثيقة الختامية المعنونة "محيطنا، مستقبلنا: نداء إلى العمل"، التي اعتمدت في مؤتمر عام 2017، وُجّه أيضا نداء إلى تعزيز التعاون واتساق السياسات والتنسيق بين المؤسسات على جميع المستويات⁽¹⁷⁾، بينما جرى التأكيد في الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية

(17) انظر الفقرة 13 (ب) من قرار الجمعية العامة 312/71.

المستدامة الذي عقد تحت رعاية الجمعية العامة (مرفق القرار 4/74) على أهمية التغلب على التحديات من خلال التعاون الدولي وتعزيز الشراكات العالمية.

67 - وتشمل التحديات الشائعة التي تواجه التعاون والتنسيق نقص القدرات البشرية والمؤسسية والموارد المالية للتغلب على مسألة التجزؤ والتضارب بين الأهداف والحلول.

68 - وتتطلب النهج المتكاملة لتحقيق الهدف 14 مشاركة مختلف الجهات الفاعلة، كالعلماء وواضعي السياسات والمديرين والمجتمعات المحلية والأعمال التجارية في شتى المستويات، والعمل على رسم مجموعة من الأهداف المشتركة والمتراصة لكن المتنوعة. على أن إشراك هذه المجموعة المتنوعة من الجهات الفاعلة في توليد المعارف أو تقرير السياسات أو الإدارة يتطلب وعي تلك الجهات بأهمية المحيطات.

69 - وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين الوكالات، أنشئت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات بوصفها آلية تسعى إلى تعزيز تنسيق الأنشطة المتصلة بالمحيطات والمناطق الساحلية واتساقها وفعاليتها. وتنص اختصاصاتها أيضا على التعاون بين لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، إقراراً بالعلاقات المتبادلة بين المحيطات والمياه والطاقة. وفي الوثيقة الختامية المعنونة "محيطنا: مستقبلنا: نداء إلى العمل"، دُعي الأمين العام للأمم المتحدة إلى مواصلة جهوده الرامية إلى دعم تنفيذ الهدف 14 في سياق تنفيذ خطة عام 2030، وبخاصة عن طريق تعزيز التنسيق والاتساق بين الوكالات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالمحيطات، مع مراعاة عمل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات. وستستعرض الجمعية العامة اختصاصات شبكة الأمم المتحدة للمحيطات في دورتها الخامسة والسبعين.

70 - ويمكن للتعاون والتنسيق بين القطاعات بشأن قضايا المحيطات على الصعيد الوطني أن يعززا تكامل عملية صنع القرار، بما يعكس طائفة واسعة من المصالح ووجهات النظر. ويمثل التجزؤ ونقص التعاون والتنسيق أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الفعالية المؤسسية على جميع المستويات. وفيما يتعلق ببناء القدرات وتعزيز المؤسسات، لا تزال هناك فرص لكفالة التأزر والتعاون بين المؤسسات الحكومية المختلفة في تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية.

71 - كما تم تحديد التعاون على الصعيد الإقليمي بوصفه أحد العناصر الرئيسية للإسراع بتنفيذ الهدف 14؛ وذلك بالنظر، مثلا، إلى ما ينطوي عليه التعاون الإقليمي من إمكانيات من حيث تعزيز تمويل التنمية.

72 - ويمكن تحسين التعاون والتنسيق عن طريق بناء الإدارة الشاملة للأنشطة المتعلقة بالمحيطات على الصعيدين العالمي والإقليمي، وإنشاء آليات للتعاون بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك بين المنظمات الإقليمية ذات الولايات المختلفة، وإقامة تعاون عابر للحدود، بالنظر إلى الطابع المترابط للنظم الإيكولوجية البحرية (مثل مبادرة المثلث المرجاني المتعلقة بالشعاب المرجانية ومصائد الأسماك والأمن الغذائي)، وإنشاء أو تعزيز آليات التعاون، وتبادل المعارف، وتبادل أفضل الممارسات.

ثالثا - توسيع نطاق العمل في مجال المحيطات بالاستناد إلى العلم والابتكار

- 73 - يعد العلم والابتكار أداتين أساسيتين لمعالجة التحديات التي تواجه تحقيق الهدف 14 بوجه خاص وأهداف التنمية المستدامة بوجه عام. وهما أساسيان أيضا لوضع نُهج متكاملة ومنسقة تراعي أوجه الترابط بين الغايات وأوجه التآزر بين الهدف 14 وسائر الأهداف المتصلة بالمحيطات.
- 74 - فالبيانات التي يتم الحصول عليها من البحوث العلمية البحرية وما يدعمها من تكنولوجيات يمكن لها أن تحسن المعرفة بدوافع التغير والأحداث والكوارث. وللقيام بذلك بفعالية، يلزم تعميم مراعاة العلوم البحرية في عملية صنع القرارات وأن تكون متعددة التخصصات والقطاعات، بما في ذلك التوصل إلى فهم أعمق للصلة بين المحيطات والغلاف الجوي والصلة بين الأرض والمحيطات. وسيطلب توسيع نطاق العمل في مجال المحيطات فهم التحديات المعقدة للتنمية المستدامة من خلال المعرفة والحلول الممكنة على حد سواء. وسيؤدي العلم المتعدد التخصصات والتحليل الشامل للمتغيرات للآثار التراكمية على المحيطات إلى معالجة التحديات المتزايدة التي تواجه إدارة المحيطات، وربط تنفيذ الهدف 14 بالأهداف الأخرى، وإيجاد أوجه التآزر، وتجنب المفاضلة.
- 75 - ويمكن تحويل التحديات إلى فرص عن طريق توسيع نطاق العمل في مجال المحيطات في مختلف المجالات بالاعتماد على المعطيات العلمية الصحيحة، والحصول على البيانات والمعلومات اللازمة، والاستخدام الفعال لهذه البيانات والمعلومات من جانب صناع القرارات من أجل إدارة المحيطات وحفظها على نحو متكامل وفعال. ويتطلب ذلك رصدًا عالميًا متسقًا وشاملاً للمحيطات، بما في ذلك الرصد والرصد البيولوجيين من أجل تحسين فهم النظم الإيكولوجية والأنواع في المحيطات، والتغيرات التي تحدث مع مرور الوقت، والثغرات في المواقع التي لم تدرس بعد، والثغرات في فهم التنوع البيولوجي في أعماق البحار والتنوع البيولوجي البحري غير المدروس.
- 76 - أما البيانات والمعلومات التي يجري تحصيلها عن طريق الملاحظة والرصد فيجب أيضا أن تكون متوافرة للجميع وأن تكون سهلة المنال من خلال إتاحتها في قواعد بيانات مفتوحة. ويصدق ذلك على المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه خطة عام 2030 ألا وهو ألا يترك أحد خلف الركب. وسيطلب تحسين الوصول إلى البيانات من خلال قواعد البيانات المذكورة توحيد البيانات، وقابلية التشغيل البيئي بين قواعد البيانات، وتوليف البيانات بتحويلها إلى معلومات لاستخدامها من قبل صناع القرارات. وتعتبر الشراكات العلمية الدولية ذات أهمية رئيسية في إدارة المحيطات على نحو يتسم بالشمولية. وثمة حاجة إلى إقامة شراكات علمية طويلة الأجل مزودة بالموارد الكافية وشاملة للجميع، يجري رفدها بشراكات ابتكارية بشأن قضايا المحيطات ذات الأولوية بغية تحسين الإدارة وبناء قدرات العلماء وتيسير نقل التكنولوجيا.
- 77 - ولتحقيق الهدف 14، ستكون ثمة حاجة إلى توافر بيانات العلوم الاجتماعية من أجل دعم الأساس الذي يتوقف عليه التطبيق الناجح لأدوات الإدارة والحفظ في النظم الإيكولوجية البشرية في المناطق البحرية والساحلية، وكفالة الاشتراك في تحمل تكاليف الحفظ والانتفاع بفوائده بطريقة منصفة. ويلزم توفر البيانات المتعلقة بالاستخدامات البشرية للمحيطات لتصميم تدابير الإدارة. وفي سياق تطوير الاقتصادات القائمة على الإدارة المستدامة للمحيطات، ستساعد بيانات العلوم الاجتماعية أيضا على التصدي لعدم المساواة والاحتياجات الأساسية والعمالة والرفاه وتوفير الفرص والفوائد لجميع قطاعات المجتمع. وبالمثل، فإن الإنتاج المعرفي المشترك بين المعارف التقليدية والمعرفة العلمية بوسعه أن يساعد

في معالجة المشاكل البيئية والاجتماعية الشائكة والمتشابكة. إضافة إلى ذلك، يمكن للعلم التشاركي أن يعي المجتمعات المحلية حول القضايا البيئية ويساعد على جمع كميات من البيانات أكبر بكثير مما يستطيع العلماء جمعه بمفردهم.

78 - ويتطلب تحقيق الهدف 14 وغاياته وجود صلة وصل قوية بين العلماء ومقرري السياسات لتوفير المعلومات العلمية في الوقت المناسب بما يمكن من تعقب التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 14 وغاياته ويسمح بتسليط الضوء على الإجراءات التي تكلت بالنجاح ويمكن توسيع نطاقها. وقد وضعت عدة صكوك دولية وأنشئت منتديات رسمية للتفاعل بين العلماء ومقرري السياسات إما من قبل الأمم المتحدة وإما أنها تعمل مع وكالاتها. وينطوي كل من العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، والتقييم العالمي الثاني للمحيطات الذي جرى في إطارها، وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، على إمكانية القيام بدور مهم في تعزيز التفاعل بين العلماء ومقرري السياسات. إضافة إلى ذلك، تتوخى خطة عام 2030 أن يساهم تقرير التنمية المستدامة العالمية في تعزيز التفاعل بين العلماء ومقرري السياسات ويمكن أن يوفر أداة قوية قائمة على الأدلة لدعم مقرري السياسات.

79 - وموازية مع التحسن التدريجي للفهم العلمي للمسائل المتصلة بالمحيطات، تتقدم الابتكارات التكنولوجية في العديد من الميادين تقدما سريعا. ويمكن أن تعين تلك الابتكارات على جعل استخدامات المحيطات أكثر استدامة، ويمكن توسيع نطاق هذه الحلول للإسراع بتنفيذ الهدف 14. وثمة إضافة إلى ذلك حاجة ماسة إلى تنمية القدرات ونقل التكنولوجيا لكفالة سد الفجوة في القدرات العلمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولتحقيق ذلك، يلزم توفير التمويل المستدام لدعم أنشطة البحث والتطوير، فضلا عن تبادل المعلومات ونقل المهارات والتكنولوجيا.

80 - وقد سلمت الوثيقة الختامية المعنونة "محيطاتنا، مستقبلنا: نداء إلى العمل" بالأهمية الخاصة لبعض غايات الهدف 14 بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا. ويشمل توسيع نطاق الإجراءات المتعلقة بالمحيطات تنمية القدرات التكنولوجية للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك من خلال مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، وإنشاء مراكز إقليمية مخصصة لعلوم المحيطات، وتعزيز المساعدة التقنية والتعاون فيما بين جامعات الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من المؤسسات الإقليمية التي تركز على المحيطات وتعزيز مشاركة أقل البلدان نموا في علوم المحيطات. وتشمل السبل الإضافية لتوسيع نطاق الإجراءات المتعلقة بالمحيطات والمستندة إلى المعطيات العلمية والابتكار تعزيز التعاون والتنسيق وزيادة فرص التمويل وبناء القدرات.

81 - وقد أرسيت الوتيرة الحالية للتقدم العلمي وجمع البيانات أساسا متينا لتحسين إدارة المحيطات، ولكنها لا تكفي لتحقيق استدامة المحيطات في المستقبل. وستلعب الابتكارات في مجال العلم والتكنولوجيا دورا رئيسيا في التوفيق بين أهداف حفظ البيئة وأهداف التنمية الاقتصادية والإدماج المجتمعي.

82 - وفي هذا الصدد، يمكن للتطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثل السواتل ورادارات الاستشعار وتكنولوجيا السبر بالصدى) أن تؤدي دورا مهما في حفظ المحيطات واستخدامها على نحو مستدام من خلال تحسين أنشطة الرصد والإبلاغ، مما يؤدي إلى زيادة المساءلة. ويمكن للرصد الساتلي أن يقدم بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب على أساس علمي، في حين تقدم أجهزة الاستشعار

المحلية تحديّات فورية في الوقت الحقيقي. ويمكن استخدام البيانات الضخمة لتحليل الاتجاهات الطويلة والقصيرة الأجل فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي والتلوث وأنماط الطقس وتطور النظم الإيكولوجية، ولتخطيط أنشطة التخفيف من آثارها. ويمكن للأجهزة المحمولة أن تساعد في الحصول على المعلومات المتعلقة بالمحيطات وأن تطلع بدور نشط في رصد التقدم المحرز في تحقيق غايات الحفظ. كما يمكن لنظم كابلات الاتصالات السلكية واللاسلكية العابرة للمحيطات والإقليمية المجهزة بأجهزة الاستشعار أن تتيح بيانات آنية لرصد مناخ المحيطات والتخفيف من حدة الكوارث. ويمكن استخدام بيانات رصد الأرض، ولا سيما البيانات الرادارية، في وضع خرائط لرصد انتشار الانسكابات النفطية وتزويد السلطات المشاركة في جهود التنظيف بالبيانات آتيا تقريبا.

83 - وتجمع الحلول الممكنة لكشف أنشطة الصيد غير المشروع و/أو الحد منها بين بيانات رصد الأرض وبين المعلومات المستمدة من قواعد بيانات سفن الصيد والبيانات الأوقيانوغرافية، التي توفر تقارير يمكن أن تنبه المسؤولين إلى تحركات السفن المشبوهة. ويمكن أيضا استخدام البيانات المستشعرة عن بعد والنظم العالمية لسواتل الملاحية لتحسين إنتاجية أنشطة الصيد وتعزيز الامتثال لأنظمة مصائد الأسماك.

84 - ويمكن للتكنولوجيا والابتكار في قطاع إمدادات الطاقة أن يحسنا أداء النقل البحري بشكل كبير. وتشمل الخيارات المتاحة لخفض الانبعاثات الناجمة من قطاع الطاقة زيادة الاستفادة من تكنولوجيات الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، والحد من الانبعاثات المتسربة من عمليات استخراج الوقود. ويمكن أن تؤدي هذه التطورات إذا جرى تطبيقها في قطاع النقل البحري إلى يصبح النقل البحري أكثر مراعاة للبيئة وأكثر كفاءة وأمانا، مما يقلل إلى أدنى حد من أثر حركة الملاحة البحرية وعمليات الموانئ.

85 - والابتكارات في مجال البنية التحتية شرط حاسم لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وذلك يشمل، بالنسبة للهدف 14، الحد من التلوث البحري عن طريق تحسين إدارة المياه المستعملة، ودمج مسألة التحات الساحلي ضمن خطط إدارة مخاطر الفيضانات، ودعم مصادر الطاقة المتجددة، وتعزيز البنية التحتية للموانئ للحد من طرق النقل وبالتالي من استخدام الوقود وغازات العادم، واستخدام التكنولوجيا الرقمية لمكافحة الصيد المفرط.

86 - وهناك العديد من الحلول الواعدة، بما في ذلك الأدوات والممارسات والشرارات التي يمكن أن تحقق التحول في ميادين مصائد الأسماك المحلية وحفظ التنوع البيولوجي وتخطيط الحيز البحري. والتحدي المائل في هذا الصدد هو توسيع نطاقها لتطبيقها على الصعيد العالمي، بحيث يكون نطاق تطبيق الحلول على قدر حجم المشاكل التي تواجه المحيطات. وسيطلب توسيع نطاق تلك الحلول في إطار ما يتصل بالمحيطات من نظم إيكولوجية واجتماعية واقتصادية متشابكة ومتراصة فهما للمعرفة العلمية المتعددة التخصصات الذي تشكل الأساس الذي تقوم عليها تلك الأنشطة، والعوامل التي تؤثر في القيم والخيارات البشرية. ومن بين النهج المتوفرة هو الاستفادة مما يطلق عليه "المناطق المشرقة" - وهي الأماكن التي تكون فيها حال النظم الإيكولوجية أفضل بكثير. ففيما يتعلق بالشعاب المرجانية، على سبيل المثال، وجدت دراسة أن المناطق الواعدة تتميز بمتانة هياكلها الاجتماعية والثقافية، وارتفاع مستويات المشاركة المحلية في الإدارة، وشدة الاعتماد على الموارد البحرية، ووجود ظروف بيئية مواتية من قبيل ملاذات المياه العميقة. وبوجه عام، فإن احتمال نجاح الحلول يتعزز أكثر إذا نفذت بمشاركة تامة من قبل المجتمعات المحلية، وكانت توفر المنافع المحلية، وتطبق المعارف المجتمعية.

87 - وتستمد أعظم الفائدة من الجمع بين الحلول العالمية والمحلية، التي يمكن تنفيذ بعضها أو توسيع نطاقه فوراً. ومن الأمثلة على ذلك الجمع بين تطبيق تدابير خفض الانبعاثات وبين حلول التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره عن طريق الاستعانة بإمكانات الطبيعة. وسيطلب تنفيذ الحلول حتماً إجراء تغييرات؛ على سبيل المثال، في سلوك المستهلك فيما يتعلق بالمنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام، وفي كيفية استخدام الصناعة لتلك المواد والبدائل المبتكرة.

88 - وفي الوثيقة الختامية المعنونة "محيطننا، مستقبلنا: نداء إلى العمل"، دُعي جميع أصحاب المصلحة إلى تناول تنفيذ الهدف 14 بطريقة متكاملة ومنسقة وتعزيز السياسات والإجراءات التي تراعي أوجه الترابط بين غايات الهدف 14، وأوجه التآزر المحتملة بين الهدف 14 والأهداف الأخرى⁽¹⁸⁾.

89 - وتؤكد المساهمات الواردة أيضاً ضرورة التكامل من أجل تحقيق الهدف 14. ويشمل ذلك تحقيق التكامل بين علوم المحيطات، التي تشمل تخصصات ونظماً معرفية متعددة ومجموعة متنوعة من الجهات المشاركة في إنتاج المعارف؛ والعمل في سياق وضع السياسات على ضمان الاتساق بين القوانين والسياسات المتعلقة بمختلف القطاعات؛ والقيام في مجال التنمية بتوحيد العمل فيما بين واضعي السياسات والمديرين والمجتمعات المحلية والجهات الأخرى المعنية؛ وفيما بين العلماء ومقرري السياسات لضمان قابلية استخدام المعارف المتحصلة وجدواها من الناحية العملية. ومن بين الأمثلة على النهج المتكاملة استخدام تخطيط الحيز البحري وأدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق؛ ونُهج النظم الإيكولوجية؛ ودمج التخطيط الحضري مع تخطيط الحيز البحري؛ وتطبيق نهج الترابط بين المصدر والبحر على التلوث الناجم من مصادر برية؛ واتباع نهج كلي في معالجة مسائل البنية التحتية والهدر عن طريق إنشاء اقتصادات قائمة على التدوير؛ والأخذ في جميع جوانب المجتمع بالتفكير القائم على مبدأ خفض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير.

رابعاً - إقامة الشراكات

90 - ومن الأهمية بمكان إقامة شراكات فعالة تمكن من العمل الجماعي من أجل تحقيق الهدف 14. ويتطلب التعجيل بالعمل لتحقيق هذه الغاية إقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص والشراكات الشاملة لعدة قطاعات.

91 - وتشير المعلومات المقدمة في سياق إعداد هذه المذكرة إلى أن المجالات التي كانت فيها الشراكات تهدف إلى سد الثغرات العلمية ومواصلة الابتكار من أجل بلوغ الهدف 14 تشمل ما يلي: (أ) معالجة المصادر البرية للتلوث البحري، مثل الحد من القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة من خلال ممارسات الاقتصاد القائم على التدوير؛ (ب) وإصلاح النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية؛ (ج) وتحسين إدارة مصائد الأسماك باستخدام النهج القائمة على النظم الإيكولوجية؛ (د) والإسراع بالسياحة المستدامة؛ (هـ) وخفض الانبعاثات الناجمة عن النقل البحري؛ (و) والمساعدة على بناء موانئ أكثر استدامة وأكثر قدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ؛ (ز) وجمع البيانات وتبادلها عن طريق تعزيز شبكات المراقبة؛ (ح) وإيجاد سبل تكفل نقل التكنولوجيا البحرية.

(18) المرجع نفسه، الفقرة 13 (أ).

92 - ولا يوجد نهج واحد مناسب لإقامة شراكات فعالة، إذ إن بعض المجالات تتطلب وجود أنواع معينة من الجهات الفاعلة كجهات شريكة رئيسية. فعلى سبيل المثال، فإن نجاح الشراكات المقامة من أجل الأداء الفعال لتدابير الحفظ وأدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق لا يتحقق على الأرجح إلا بضمان مشاركة ذات بال من قبل مجتمعات الصيد المحلية. أما الشراكات المعنية بمسائل التواصل، مثل التوعية، فتكون فعالة إذا ما أمكن إشراك الشباب فيها.

93 - ويمكن تيسير الجهود الرامية إلى المساعدة في تنفيذ الشراكات القائمة وحفز تكوين شراكات جديدة عن طريق ما يلي: (أ) تشجيع تبادل الممارسات الجيدة وتسهيل الضوء على الشراكات ذات الأداء الجيد؛ (ب) وتنفيذ استراتيجية قوية للمشاركة والاتصالات لسد الثغرات الجغرافية والموضوعية والمتعلقة بالجهات صاحبة المصلحة؛ (ج) وفسح المجال للتفاعل والتواصل المجديين فيما بين الشراكات؛ (د) وإسداء الدعم المالي لتحقيق الاستدامة في المدى الطويل.

94 - وساهم مؤتمر عام 2017 في إقامة الشراكات وتحفيزها، ولا سيما من خلال تقديم 1 380 التزاما طوعيا دعما للهدف 14⁽¹⁹⁾. وفي حين غطت تلك الالتزامات الطوعية جميع أحواض المحيطات وجميع غايات الهدف 14، لا تزال هناك ثغرات فيما يتعلق بالمشاركة والغايات والتغطية الجغرافية والروابط القائمة مع الأهداف الأخرى. وينبغي تشجيع زيادة مشاركة المؤسسات الأكاديمية والأوساط العلمية والقطاع الخاص والمنظمات الخيرية. ومن بين المجالات التي يلزم فيها تقديم مزيد من الالتزامات الطوعية مصائد الأسماك الصغيرة النطاق والمصائد الحرفية، وتحمض المحيطات، والتكنولوجيا الأحيائية البحرية، والتكنولوجيات المبتكرة المتعلقة بالمحيطات والحلول الهندسية، مثل الطاقة البحرية المتجددة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تركز الجهود الرامية إلى زيادة المعرفة العلمية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية على المناطق والبلدان التي هي أشد تضرراً عن الركب.

95 - وقدم عدد من الالتزامات الطوعية معلومات مستكملة تفيد بإحراز تقدم جيد. ومع ذلك، من المهم أيضاً في المستقبل فهم التحديات التي تواجه الوفاء بالالتزامات الطوعية التي لم تنفذ بعد.

96 - واستناداً إلى النجاح الذي حققه مؤتمر عام 2017، في جملة أمور أخرى، أصبحت عدة عمليات أخرى متصلة بالمحيطات تستخدم الآن الالتزامات والتعهدات الطوعية كوسيلة للإسراع بتنفيذ الهدف 14 وغيره من الأهداف المتصلة بالمحيطات. إن الزيادة في حجم المنافع المشتركة الناشئة عن تلك الالتزامات والتعهدات الطوعية عن طريق بحث تحقيق المزيد من أوجه التآزر فيما بين العمليات والمبادرات ذات الصلة جديرة بأن تسهم في تحقيق الهدف.

خامساً - المواضيع التي يمكن تناولها في الحوارات التفاعلية

97 - من المهم لمعالجة موضوع تحقيق الهدف 14 بصورة شاملة أن تتناول الحوارات التفاعلية الثمانية جميع غاياته. وذلك يتطلب وضع مجموعات مناسبة من القضايا تتناول عدة غايات بالاقتران فيما بينها.

(19) وترد قائمة الالتزامات الطوعية في المرفق الثاني لتقرير مؤتمر عام 2017 (A/CONF.230/14). بقي سجل الالتزامات الطوعية (المتاح في <https://oceanconference.un.org/commitments>) مفتوحاً منذ اختتام مؤتمر عام 2017، وبلغ العدد الإجمالي لهذه الالتزامات، حتى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، 1 573 التزاماً.

وستساعد هذه المجموعات أيضا على حفز الزخم نحو تحقيق الهدف 14 في إطار عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ التنمية المستدامة. وفي ضوء ذلك، تقترح المواضيع التالية:

- (أ) التصدي للتلوث البحري (الغاية 14-1)؛
- (ب) إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وحمايتها وحفظها وإصلاحها (الهدفان 14-2 و 14-5)؛
- (ج) التقليل من تحمض المحيطات والتصدي له (الغاية 14-3)؛
- (د) تحقيق استدامة مصائد الأسماك وتمكين صغار الصيادين الحرفيين من الاستفادة من الموارد والأسواق البحرية (الغايات 14-4 و 14-6 و 14-ب)؛
- (هـ) تشجيع وتعزيز الاقتصادات المرتكزة على الإدارة المستدامة للمحيطات، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا (الغاية 14-7 وما يتصل بها من الغايات الأخرى)؛
- (و) تعزيز المعارف العلمية وتطوير قدرات البحث ونقل التكنولوجيا البحرية (الغاية 14-أ)؛
- (ز) تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام عن طريق تنفيذ القانون الدولي، المجلس في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (الغاية 14-ج)؛
- (ح) الاستفادة من أوجه الترابط بين الهدف 14 والأهداف الأخرى من أجل تنفيذ خطة عام 2030.

سادسا - استنتاجات

98 - تُعرّض الضغوط البشرية المنشأ المحيطات والبحار والموارد البحرية لمستويات غير مستدامة من الإنهاك. وقد ارتفعت درجات حرارة العالم بالفعل بنسبة 1 درجة مئوية تقريبا فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي من جراء الأنشطة البشرية⁽²⁰⁾. وهناك أدلة دامغة على أن ذلك يخلق عواقب وخيمة على النظم الإيكولوجية وعلى البشر. فمستويات سطح البحر آخذة في الارتفاع، كما أن حرارة المحيطات وتحمضها في ازدياد وإنتاجيتها في تناقص. وما زالت الملوثات البلاستيكية تفضي إلى المحيطات بنسبة مقلقة، كما أن ثلث الأرصد السمكية يتعرض حاليا للاستغلال المفرط، وأن نصف جميع الكائنات المرجانية الحية قد فقدت. وعلى الرغم من التقدم المحرز وما يتجلى من اتجاهات إيجابية في تنفيذ بعض جوانب الهدف 14، فإن العمل لا يتقدم بالسرعة أو الحجم المطلوبين. فمن الضروري العمل بروح استعجالية وطموح أكبر على جميع المستويات للتصدي لحالة الطوارئ العالمية المتعلقة بالمحيطات. ومن الأهمية الحاسمة في هذا الصدد أن تتضافر الجهود العالمية من أجل أن تكون الإجراءات المتخذة مرتكزة على المعرفة العلمية الصحيحة. ووصولاً إلى تلك الغاية، سيسهم مؤتمر عام 2020 في تنفيذ الهدف 14 عن طريق إيجاد حلول علمية ومبتكرة للتصدي للتحديات المتصلة بالمحيطات ويقدم مدخلات إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة.

(20) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ارتفاع حرارة العالم بمقدار 1,5 درجة مئوية.